③ - متطلبات نجاح تنفيذ السياسة العامة :-

- هناك نمطين أساسيين لتطبيق السياسات العامة ، يتحكم في اختيار أي منهما طبيعة كل سياسة وفلسفة النظام السياسي .
- هذين النمطين هما :-

✓ من أعلى لأسفل :- وهي عادة ذات طابع تحكمي آمر من جانب الحكومة أو الدولة للأدوات التي تطبق من خلالها السياسات .

✓ من أسفل لأعلى :- وهي تبدأ عندما يتحرك الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في تطبيق السياسة .

- توفير التمويل اللازم ، والكفاءات البشرية المدربة .
- المزج بين الجوانب التنظيمية والقانونية ، أي عدم الاكتفاء بإصدار التشريعات فقط ، بل من المهم أن يتماشى ذلك مع برامج وخطوات تنفيذية واضحة
- المزج بين الفعل الحكومي الرسمي وغير الرسمي (القطاع الخاص) لتقديم الخدمات ، حيث أن فشل السياسات يفسر غالبا بافتقار التطبيق مع الحكومات .
- مراعاة التوازن بين ضمان المشاركة الشعبية في تطبيق السياسة العامة والقرار وبين الحرص على تحقيق السياسة العامة لأهدافها الأصلية في حدود الموارد المتاحة
- أن تكون المشكلة محل السياسة العامة - قابلة للقياس أو المتابعة أثناء التنفيذ .
- نجاح السياسة العامة لا بدّ من توافر عوامل ذات طابع سياسي ، مثل : التأييد الشعبي للسياسة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الاهتمام الإعلامي بها ، الاستجابات الإيجابية القطاعات المجتمعية المختلفة المعنية بالسياسة محل البحث .

ج- تقويم السياسات العامة :-

- السياسة العامة لايمكن أن تفي بمتطلباتها ولا يمكن أن تحقق أهدافها ومقاصدها صنعاً وتنفيذاً، مالم يواكبها عملية التقويم بشكل معرفي وعلمي وموضوعي وحقيقي .
- من الصحيح أن يتم التقويم على كافة مراحل السياسة العامة، وليس التقويم عقب عملية التنفيذ .
- من الصحيح أيضاً أن يتم التوظيف الحسن لمستويات العلوم المختلفة (علم السياسة، والعلوم الاجتماعية، الإدارة العامة، الاقتصاد، الإحصاء ....) .
- هدف عملية تقويم السياسات العامة :- هو التحقق من فاعلية السياسة العامة وتقديم رشاشها النهائية، والحكم على امكانية الاستمرار في السياسة العامة أو برنامجها أو التوقف، أو التوسع أو الانكماش ...
- مهما كانت مستوى عملية التقويم، مستوى معين أو عدة مستويات، على صعيد المدخلات (المطالب، الاحتياجات ...) أو المخرجات والنتائج والآثار المترتبة عنها .
- مهما كانت (.....) فإن التقويم يبقى العملية الأساسية الباعثة لأي سياسة عامة جديدة، أو المفوضة لأي سياسة عامة قديمة أو فاشلة، أو معززة ومكرسة لسياسة عامة ناجحة أو فاعلة .

① - مفهوم تقويم السياسة العامة :-

- تعددت التعريفات لمفهوم التقويم بتعدد العلوم والمناهج المعرفية التي تستخدمها .
- أهم تعريفات التقويم :-

- التقويم :- دراسة لغرض تقدير البرنامج القائم في اطار قدرته على الكمال أو تحقيق أهدافه .
- التقويم هو تحليل منتظم لمخرجات البرنامج، وتحديد الفروقات في المعلومات القبلية والبعدية، ووضعية البرنامج .

• التقويم ضمن منظورات السياسة العامة :-

- التقويم هو نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وآثارها والبرامج الفعلية الصحيحة للتنفيذ.

- تعريف توماس داي :-

- تقويم السياسة العامة يعني تقدير أثر السياسات العامة.

- تقويم السياسة العامة هو فحص أو بحث موضوعي ذو غاية تجريبية منتظمة لتلك التأثيرات التي تنتجها السياسات العامة، من خلال الأهداف التي تتوخى تحقيقها.

- تعريف (معهد الدراسات الحضرية الأمريكية) :-

• هذا التعريف يقدم رؤية أكثر عملية حيال عملية تقويم السياسة العامة من خلال المحاور الثلاثة التالية :-

١- أن عملية التقويم تشمل تحديد فاعلية برنامج ما ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة.

٢- استخدام البحث العلمي وأساليبه للتمييز بين الآثار المباشرة للبرنامج مع إمكانية أن تكون التأثيرات ناجمة عن مؤثرات برامج أخرى.

٣- هدف عملية التقويم هو تحسين أداء البرنامج عن طريق تعديل بعض عناصره وتطويره.

② - تقويم أثر السياسة العامة :-

• إن جوهر عملية تقويم السياسة العامة، هو البحث عن الآثار التي تتركها السياسة، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة الأبعاد السياسية التالية :-

١- أثر السياسة العامة على المجتمع أو المستهدفين.

٢- - - - - غير مستهدفين أصلاً.

٣- - - - على الظروف الراهنة والمستقبلية.

٤- - - - من حيث تكاليفها المباشرة وغير المباشرة.

- قدمت أدبيات (السياسة العامة) - من خلال مؤشرات (ماتيومات) لتقويم السياسات العامة (صنعا وتنفيذا وأثارا وهي ..

١- أ) أي مدى تتعامل السياسة العامة مع المشكلات المجتمعية بشكل شمولي مترابط؟

٢- أ) أي مدى تسهم تلك السياسة العامة في تغيير السلوك الفردي والجماعي؟

٣- أ) أي مدى تسهم تلك السياسات العامة في الإستخدام الفعال والعقلاني للآليات والموارد.

٤- أ) أي مدى يمكن أن يسهم الإلتزام بهذه السياسة العامة في زيادة فرص تنفيذها

٥- إلى أي مدى يمكن أن تسفر هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج المرجوة لها؟

- إن كل عمليات ضبط مؤشرات التقويم من أجل تجنب الإنتقاد الشائع بأن مجرد إصدار سياسة عامة وإنفاق أموال يحقق الفرق المطلوب، ولكن الوقائع تفيد بعكس ذلك.

③- الجهات التي تتولى عملية تقويم السياسة العامة:

- ينبغي التأكيد على أن السياسة العامة تتخذ أسلوبا ترابطيا في عملياتها وأنشطتها، وتتفاعل فيما المعطيات تفاعلا دائريا، لذا قيل:
"السياسة العامة قد تصنع كما تدار، وتدار كما تصنع".

- لذا نحن أمام قناعة جازمة أننا أمام وحدة العلاقة والمهمة والمسؤولية - التي تجمع بين مكاتب السياسة العامة، ومنفذيها، وتدامقوميها.

- وفق ذلك فإن تقويم السياسة العامة يكون من جهات ثلاث (صانعها، منفذيها، والفرق المتخصصة ...).

١/ التقويم من قبل صانعي السياسة العامة:

- إذ يتعرف (الصناع) من خلال الإتصال الإنتخابي - مواقف الدوائر الإنتخابية والناخبين حول برامج السياسات العامة القائمة.

- في هذه الحالة مؤشرات السلوك الإنتخابي تعطي دلائل القبول والرفض للسياسات العمومية.

- التقويم أيضا يتبلور من خلال ما تنشره الصحف والأجهزة الإذاعية والمرئية وشكاوى المواطنين والناس، ومن الشائعات، وكذلك نتائج البحوث الإجتماعية

٢- التقويم من قبل منفذي السياسة العامة :-

- يتولى منفذو السياسة العامة عملية التقويم من منطلق مرجعيتهم أن مستقبلهم الإداري والسياسي مرتبط بنجاح البرامج التي يقومون على إدارتها .
- يفيد هذا التقويم منفذي السياسة العامة في كسب مزيد من التأييد لصناع السياسة العامة ، وأنهم حريصون على نجاحها وفق ما هو مسطر .
- يشوب تقويم المنفذين للسياسة العامة ، أنهم يختارون البيانات المعبرة فقط عن ما يخدم مصالحهم لدى السلطة التشريعية أو الجمهور .

- ما يشوب كلا الجهتين في عملية تقويم السياسة العامة أن كليهما مهتمان بصيانة وتقوية مراكزهم وسلطاتهم وبرامجهم .

٣- التقويم من قبل المختصين :-

- يتولى عدد من الأشخاص الذين يتقاضون دخلا مقابل قيامهم بعمليات التقويم
- ميزة هذا النوع أنه موضوعي إلى حد بعيد ، خاصة إذا تمتعت هذه الأجهزة بالاستقلالية في الميزانية والتجنيد .
- أفراد هذه الأجهزة يعتبرون هذه العملية فنية وتقنية ومنهجية علميا .
الأمر الذي يؤدي إلى تقديم نتائج عملية صادقة ومشروعة على الرغم من سعيهم أيضا نحو الحفاظ على سمعتهم المهنية ، في وسط الإعلام يلجأ إليهم في تقويم برامج السياسات العامة المستقبلية .
- لكن للحفاظ على مركزيتهم في عملية التقويم فهم يسعون إلى تحقيق أهداف ومطالب صناع السياسة العامة ومنفذيها لجزء من الإستجابة وتبادل المصلحة .
- تتباح عملية التقويم من قبل المختصين عليهم القيام على مشكلتين متمثلتين في :
  - تطوير القدرات والكفاءات المنهجية للتقويم ، حتى يتمكنوا من الوصول إلى تقويم البرامج بوسائل تكنيك قابلة للقياس الموضوعي .
  - القدرة على مقاومة الضغوط السياسية من مختلف الأطراف .

⑭ - معايير التقويم في السياسة العامة :-

- هناك عدة إسهامات تهتم بها أدبيات السياسة في معايير التقويم
- ما يهمنا في العلوم السياسية هي المعايير ذات الطابع السياسي ، وليس الفرق في المعايير الفنية والتقنية التي لا تعكس جوهر السياسة العامة.
- من أهم معايير كل من (سابر SAPAU) و (وليم دان WILLIAM DUNN) واشتملت على المعايير التالية :-

١- الفاعلية :- القدرة على تحقيق نتائج أكثر سموا .
٢- الكفاءة :- قدرة الأجهزة على تحقيق أفضل النتائج .
٣- العدالة :- التوزيع العادل للكلف والمنافع بين مختلف الجماعات .
٤- المسؤولية :- قدرة نتائج السياسة العامة على إشباع الحاجات ودعم قيم الجماعات المعنية

- معايير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :- تستخدم معايير في تقويم برامجها وهي :-

١- الفاعلية :- من خلال ما تستهدف المخرجات والأغراض التي تحققت ثم تحديد أسباب النجاح أو الفشل .
٢- الأهمية :- من خلال معرفة ما إذا كان سيساهم في تحقيق الأهداف في التنمية الاقتصادية .
٣- الكفاءة :- من خلال معرفة إذا ما كانت العوائد تبرر التكاليف ؟ وهل هناك وسائل أكثر كفاءة يمكن أن تحقق نفس الأهداف والأغراض .

30

⑤ - مشكلات تقويم السياسة العامة :

تطرح عملية تقويم السياسة عدة مشكلات، وبأبعاد مختلفة :

- الاختلاف في تفسير أهداف السياسة العامة بين المقومين وصناع السياسات.
- صعوبة مطابقة الأهداف بأنشطة محددة، حيث أنه وإن كانت الأهداف محددة فإن الأنشطة من الصعوبة أن تكون متفقة لأهداف معينة.
- حصول المقاومة الرسمية من قبل الإدارات الحكومية وعناصرها الوظيفية إزاء محاولات التقويم إجادة العامل.
- صعوبة تجميع آثار السياسات العامة نظرا لسعة استمالها على الأفراد والجماعات وبالتالي تشتيت آثارها.
- المحدودية في مصدق نتائج التقويم.
- عدم توافق نتائج التقويم مع المعتقدات الإدارية والسياسية، مما يضعف الاستجابة لتلك النتائج.
- الظروف المحيطة بعملية التقويم (السياسية والاقتصادية والمهنية ...)
- عدم كفاية الموارد المخصصة للتعامل مع القضايا المطلوب حلها.
- أسباب المشكلات والقضايا العامة كثيرة ومتنوعة وأن بعض السياسات العامة تنصب وتقوم لغرض معالجة سبب أو بعد واحد.
- يسلم الجمهور أحيانا بالتفاعل مع السياسات العامة بطريق تحدد من تأثيرها ونتائجها.
- تعارض بعض السياسات العامة في الأهداف (السياسة ودعم الأسعار - عجز الموازنة)
- بعض المشكلات غير قابلة للحل النهائي مهما تلقت من حلول ومعالجات (الفقر، المرض، الأمية ...).